

مقدمة

يعاني العديد من الدول العربية، وخاصة الدول ذات الموارد المحدودة من نقص في الاستثمار المباشر. وتشير الاحصاءات إلى أن الاستثمار وخاصة استثمار القطاع العام يشكل جزءاً متدنياً من الانفاق الكلي وكذلك نسبته إلى الناتج المحلي. ونتيجة لهذا الوضع يعاني العديد منها من نقص في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وتعود أسباب هذا الوضع لعدة عوامل وأهمها:

- ضعف الوضع المالي الكلي والقدرة المحدودة على الجباية الضريبية الفعالة، وكذلك لضعف الأوعية الضريبية، وخاصة في الدول التي تعاني من نمو منخفض.
- إن ضعف الإيرادات و محدودية مصادرها لا توفر للدول غير النفطية الموارد الكافية للقطاع العام لكي يطور و يرفع من الأنفاق الرأسمالي.
- كما أن الضغوط الاجتماعية تتطلب الزيادة في التوظيف الإضافي الغير فعال بالكامل بمعظمه على حساب توسيع الطاقات الرأسمالية. ففي العديد من دول المنطقة تشكل الوظائف الحكومية المصدر الرئيسي لاستيعاب العمالة. وعلى الرغم من ذلك تعاني دول عدة من معدلات بطالة مرتفعة بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية
- كما أن بعض الدول تعاني من عبء خدمة الدين والتي استحوذت على نسب عالية من الانفاق كما هو الحال في لبنان، إذ تبلغ نسبتها حالياً نحو 35% من أجمالي النفقات. و هذا بحد ذاته يكون حساب تخصيص موارد للأنفاق الرأسمالي.
- إن محدودية الخيارات المالية، ارغمت الكثير من الدول إلى الحد من الانفاق الرأسمالي، على الرغم من توفر المدخرات في القطاع الخاص ومنها بكميات وفيرة.

دور القطاع الخاص

لذا فإن السؤال المطروح يرتبط بكيفية إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع القطاع العام. و تصنف مشاريع القطاع العام الى صنفين: أولهما المشاريع طويلة الأجل وذات المردود الآني المنخفض، كالأستثمار في الطرقات والطاقة الهايدرومائية. وتعتبر هذه المشاريع ذات تكلفة حدية منخفضة، ما يعني أن استعادة رأس المال المستثمر يستغرق فترات طويلة مما لا يحفز و بل يثني القطاع الخاص عن الاستثمار في مثل هذه المرافق.

وثانيهما المشاريع التي لها الصفات ذاتها التي يتمتع بها القطاع الخاص، وهي مشاريع ذات عائد عال في المدى القصير، وتكون كذلك تكلفة استعمالها الحدية مرتفعة.

ونستطيع جذب القطاع الخاص لكي يكون شريكاً في مشاريع الدولة من خلال تنظيم هذه العلاقة من خلال قوانين واضحة تحدد التعامل بين القطاع الخاص والقطاع العام، و ليس فقط في الإدارة والانتاج، ولكن أيضاً في توفير رؤوس الأموال.

وفي حالة لبنان، فلدينا مشاريع عدة على أساس الشراكة مع القطاع الخاص، ومنها في قطاع الطاقة، والاتصالات وكذلك في استخراج النفط والغاز.

قانون الشراكة اللبناني

ولكي نحقق التعاون المنظم مع القطاع الخاص، أعدنا قانون الشراكة مع القطاع الخاص (القانون رقم 48) الذي أقر في 7-9-2017. و استهدف تنظيم الشراكة بين القطاعين على أسس واضحة و شفافة. وشملت الشراكة المساهمة في التمويل والإدارة وعمليات عدة في تطوير البنية التحتية ومنها: التصميم، الإنشاء، التشييد، التأهيل والتشغيل. و من أهم شروط اختيار الشريك الخاص مايلي:

خضوع اختيار الشريك الخاص الى حرية الأشتراك للمرشحين المتنافسين و المساواة في معاملتهم.

أعلان عن دعوة عامة للراغبين في الترشيح.

تضمن معايير الترشيح ما يتناسب مع حجم و طبيعة المشروع المشترك.

تزويد المرشحين بالمعلومات و التعايمات اللازمة ليتقدموا بطلباتهم على اساسها.

توفر على الأقل ثلاثة مرشحين و يُبلغ كل مرشح بدفتر الشروط.

و فض العروض المقدمة بحضور العارضين .

وقد اُبتدأ العمل على تطوير التعاون مع القطاع الخاص، ومن أهمها في مجال إنتاج الطاقة، وقد ابتدأنا بمشروع لإنتاج الطاقة يوازي ما يقارب الـ 500 ميغاوات في الشمال على أساس (BOT) مع شركة خاصة.

كما ان الحكومة قدرت بان العديد من المشاريع المدرجة من ضمن مؤتمر باريس الأخير والذي رصد للبنان ما يوازي نحو 11.5 مليار دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية لاستيعاب أثر اللجوء السوري وخلق فرص عمل لكل من اللاجئين السوري والمواطن اللبناني وخاصة الفئات التي تحملت العبء الاكبر من هذا النزوح قد تُنفذ على اساس الشراكة بين القطاعين.

و تجدر الإشارة الى أن النزوح السوري شكل عبئاً كبيراً على البنية التحتية في جميع المجالات، ومن أهمها المواصلات، الاتصالات، والطاقة والصرف الصحي. و لذا نحاول رصد مصادر جديدة للتمويل و نرى أن للقطاع الخاص دوراً هاماً في هذا المضمار.

مصادر التمويل

و نرى أن التعاون والشراكة مع القطاع الخاص المقيم والمغترب، قد يُكون مصدراً أساسياً لتوفير جزءاً هاماً من حاجة لبنان لتمويل إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والتي قدرت في المرحلة الأولى بالمبلغ المذكور اعلاه.

إن لتطوير الأسواق المالية حاجة ماسة لتطوير الشراكة، والتي تعتبر ركيزة هامة لتوفير التمويل ودعم مرافق عدة في الإقتصاد. وهذا سيوفر أساساً هاماً للتعاون، ونقل رؤوس الأموال بين الدول العربية وخاصة من الدول التي تتمتع بإدخارات كبيرة تفوق القدرة الاستيعابية لإقتصادها.

كما أن للمصارف دوراً هاماً أيضاً في تطوير الشراكة بين القطاعين الخاص و العام، و خاصة في غياب أسواق مالية في بعض الدول.

و تشير دراسة حديثة للبنك الدولي أجريت في العام 2015، الى الدور الهام للمصارف الخاصة في تنمية البنية التحتية، إذ ان نحو نصف التمويل لمشروع الشراكة قد مولت (و بالتساوي) من قبل الأسواق المالية و المصارف التجارية الخاصة. و بلغ نصيب المصارف في تمويل عينة من المشاريع المشتركة يبلغ مجمل قيمتها 52 مليار دولار نحو 11.5 مليار دولار. و كان للمصارف العربية نصيب مماثل لهذه العينة في تمويل مشاريع الشراكة في الدول العربية.

نرى أن هذا المؤتمر يشكل إيجابية لإرساء أسس التعاون بين دولنا وخاصة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكذلك من خلال الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في الحالتين، توفر الإدخار وتحفيذه ودعم الطلب الكلي وخاصة الإستثمار منه.

فنحن نولي اهتماماً خاصاً في هذا المؤتمر لكي يكون نواة لتطوير التعاون بين القطاعين الخاص و العام وبين الدول العربية و المصارف العربية. و سيكون لدعم هذه الشراكة فوائد هامة :

سيكون لها دوراً هاماً في تخفيف اعباء الدين عل القطاع العام. و نعلم جيداً أن العديد من دولنا تترزخ تحت عبء الديون المحلية و الخارجية كما هو الحال في لبنان. و أصبحت خدمة الدين عبئاً كبيراً في الموازنات مما أدى بدوره الى تحجيم الموارد المخصصة لتويل البنية التحتية.

كما أن للشراكة إيجابيات عدة من حيث الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في التنفيذ الفعال للأستثمار و كذلك لفعاليته أيضا في إدارة المشاريع. و في معظم دولنا نجد امثلة حية عن الهدر المتفاقم في القطاع العام مما نتج عنه بدون أدنى شك أنخفاضا ملحوظا في انتاجية الأستثمار.

لذا نرى في الشراكة امكانية توفير مصار تمويل و استغلال لموارد مالية في تنمية الأقتصادات المحلية بدلا من أن تشكل مصادر تمويل هامة لدول متطورة تخطت عقبة تحقيق التنمية المستدامة.
